المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة

السنة الجامعية: 2023-2024 السداسي 2

اسم المادة: محاسبة الشركات المعمقة 2

الدرس 2: نطاق توحيد الحسابات (نسبة المراقبة/الفائدة)

الأساتذة المسؤولين			
الاسم واللقب	الرتبة	المعهد	البريد الإلكتروني
ضافري ريمة	MAB	العلوم الاقتصادية	dafri.r@centre-univ-mila.dz

الطلبة المعنيين			
المعهد	القسم	السنة	التخصص
العلوم اقتصادية	العلوم المالية والمحاسبة	ماستر 1	محاسبة ومالية

أهداف الدرس

- سيتمكن الطالب بعد هذا الدرس من تحديد نسب المراقبة ونسب الفائدة، وطريقة التجميع المناسبة في كل حالة.

مقدمة

تؤدي عملية تجميع الحسابات دوراً مهماً في المحاسبة المالية للشركات، وخاصةً الشركات الكبيرة متعددة الفروع، حيث تقوم الشركات بتجميع القوائم المالية لفروعها وشركاتها التابعة من أجل الحصول على صورة مالية موحدة عن أدائها كمجموعة، وتعتمد عملية التجميع على تطبيق مفاهيم ومبادئ محاسبية محددة لضمان تجميع البيانات المالية بشكل صحيح وعادل.

1- تعريف توحيد الحسابات

التوحيد هو تقنية تمكن من إعداد حسابات فردية تمثل النشاط الشامل والوضع لمجموعة من الشركات ذات الروابط ذات المصلحة المشتركة (أو التابعة لمركز قرار مشترك) ولكنها تحتفظ كل منها بشخصية قانونية خاصة بها.

يجب أن تشمل عملية التوحيد جميع القوائم المالية، وهي الميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة:

- تتمثل عملية توحيد الميزانيات في استبدال قيمة أسهم المشاركة المدرجة في ميزانية شركة ما بحصة صافية تعكس الشركات المصدرة لهذه الأسهم، وفي إزالة أرصدة العمليات التي تمت بين الشركات الموحدة.
- أما بالنسبة لتوحيد النتائج، فإنه يتمثل في تجميع نتائج الشركات المدرجة في التوحيد وإزالة العمليات التي تمت بين هذه الشركات.
- وأخيرًا، فإن توحيد تدفقات النقد يتضمن تجميع تدفقات النقد حسب الفئة والوظيفة للشركات المدرجة في التوحيد وإزالة التدفقات التي تمت بين هذه الشركات.

2- نطاق التوحيد

يهدف التوحيد إلى تقديم صورة محاسبية حول الإمكانيات الاقتصادية التي تشكلها مجموعة من الشركات تنشط تحت تأثير شركة أم، ومن ثم، يجب تحديد بدقة الشركات التي ستخضع لعملية التوحيد، وهذا ما يُعرف في كثير من الأحيان بـ "نطاق التوحيد".

يجب أن يظل هذا النطاق، الذي يتم تعريفه بناءً على مجموعة من المعايير (نسبة المراقبة، التأثير الهام)، دائمًا ثابتًا ما لم تكن هناك ظروف مبررة.

من خلال الأدبيات المحاسبية، تتضمن الحسابات الموحدة ليس فقط الشركات في المجموعة (الشركة الأم والشركات التابعة)، ولكن أيضًا الشركات التي تمارس عليها تأثيرًا ملحوظًا، والشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة، نتيجة لذلك، يجب على الشركة الأم بشكل إلزامي إعداد القوائم المالية الموحدة التي تتضمن فيها جميع هذه الشركات.

وعليه يمكننا القول أنّ نطاق التوحيد يشمل:

- ✓ **الشركة الأم:** وهي الشركة التي تكون على رأس المجمع وتمارس سلطة المراقبة.
- ✓ **الشركات الملحقة:** وهي كل الشركات التي تكون تحت المراقبة القانونية أو الفعلية للمؤسسة الأم سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتكون الشركات التابعة من:

- ← **الشركة التابعة (Filiale):** هي شركة تسيطر عليها شركة أخرى تسمى شركة أم بتملك أغلبية حقوق التصويت فيها.
- ← **الشركة الزميلة (Société associée):** هي التي يكون للمستثمر تأثير هام عليها، ولا يمكن اعتبارها شركة تابعة أو مشروع مشترك بحيث تكون فيه نسبة تملك المستثمر (بشكل مباشر أو غير مباشر) في الشركة المستثمر فيها تتراوح بين % 20 إلى % 50 وهذا ما يمكنه من ممارسة التأثير الهام على السياسات المالية والتشغيلية للشركة.
- ← **المشروع المشترك (coentreprises):** هو ترتيب واتفاق تعاقدي بين طرفين أو أكثر لمباشرة نشاط اقتصادي خاضع للرقابة المشتركة.

3- نسبة المراقبة (السيطرة)

حسب النظام المحاسبي المالي، تعرف المراقبة بأنها "سلطة توجيه السياسات المالية والعملياتية لكيان، بغية الحصول على منافع من أنشطته.

كما عرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 3 السيطرة كما يلي: تمثل السيطرة قيام منشأة ما بتملك أكثر من نصف حقوق التصويت في منشأة أخرى (عادة من خلال شراء أكثر من نصف أسهمها) مم يعطيها القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية في تلك المنشأة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها، ولكن مع بقاء الشركة المسيطر عليها قائمة ولا يتم تصفيتها، حيث تسمى الشركة المسيطرة بالشركة الأم، والشركة المسيطر عليها بالشركة التابعة، ولكل منهما شخصية قانونية واعتبارية منفصلة.

وبالتالي، فإن جميع الشركات التي تخضع لنظام المراقبة الحصرية تشكل مباشرة أو غير مباشرة الشركات التابعة للشركة الأم، أي الفروع الحقيقية والفروع الفرعية والمساهمات المتعددة.

تسمى الشركة التي تراقب شركة أو عدة شركات في القانون التجاري الجزائري **الشركة القابضة.**

مثال عن مجمع شركات:

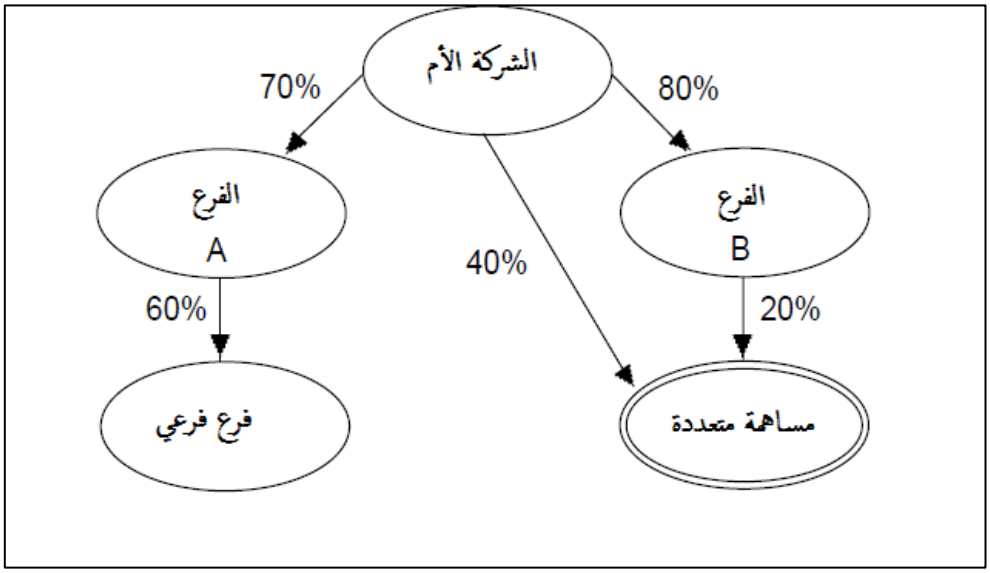

3-1- أنواع المراقبة

أولا: المراقبة الحصرية

حسب القانون التجاري الجزائري، تعد شركة مراقبة لشركة أخرى **بشكل حصري** عندما:

- تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءًا من رأسمال يخول لها أغلبية الأصوات في الجمعيات العامة لهذه الشركة؛
- تمتك وحدها أغلبية الأصوات في هذه الشركة بموجب اتفاق مع باقي الشركاء الآخرين أو المساهمين، على ألا يخالف هذا الاتفاق مصالح الشركة؛
- تتحكم في الواقع، بموجب حقوق التصويت التي تمتلكها، في قرارات الجمعيات العامة لهذه الشركة.

كما تعتبر الشركة ممارسة لهذه الرقابة عندما تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءًا لا يتعدى 40% من حقوق التصويت، ولا يجوز لأي شريك أو مساهم آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءًا أكثر من جزئها.

وحسب النظام المحاسبي المالي، يفترض وجود المراقبة الحصرية في الحالات التالية:

- الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت في كيان آخر؛
- السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت محصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين؛
- سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر؛
- سلطة تحديد السياسات المالية والعملياتية للكيان بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد؛

- سلطة جمع أغلبية حقوق التصويب في اجتماعات هيئات تسيير الكيان.

حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية، تدمج الشركات التابعة (الكيانات المراقبة رقابة حصرية) في إطار إعداد القوائم المالية الموحدة تبعًا لطريقة **التوحيد الكلي** (التكامل الشامل).

ثانيًا: التأثير الهام (النفوذ الملحوظ)

حسب النظام المحاسبي المالي، الشركات المشاركة (الكيان المشارك)، هو كيان تمارس فيه الشركة المعدة للقوائم المالية الموحدة **نفوذًا ملحوظًا،** وهو ليس بكيان فرعي، ولا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة.

أما IAS28، فعرف الشركة الزميلة بأنها الشركة التي يكون للمستثمر **تأثير هام** عليها، ولكنها ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك.

والتأثير الهام (النفوذ الملحوظ كما سمي في النظام المحاسبي المالي) هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للمشركة المستثمر فيها، ولكنه ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

ويفترض النظام المحاسبي المالي وجود التأثير الهام في الحالات التالية:

- الحيازة (المباشرة أو غير المباشرة) لـ20% أو أكثر من حقوق التصويت؛
- التمثيل في الأجهزة المسيرة؛
- المشاركة في عملية إعداد السياسات الاستراتيجية؛
- المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وتبادل إعلام تقني أساسي أو تبادل إطارات ومسيرين.

ويضيف IAS 28 بشأن التأثير الهام: "إذا كان المستثمر يمتلك، سواء مباشرة أو غير مباشرة من خلال الشركات التابعة، 20٪ أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان المملوك له، يُفترض أن لديه تأثير ملحوظ، ما لم يتم توضيح بوضوح عكس ذلك. بالمقابل، إذا كان المستثمر يمتلك مباشرة أو غير مباشرة من خلال الشركات التابعة، أقل من 20٪ من حقوق التصويت في الكيان المملوك له، يُفترض أنه لا يمتلك تأثيرًا ملحوظًا، ما لم يتم توضيح بوضوح عكس ذلك. وتُفترض عدم وجود تأثير ملحوظ عند وجود مساهمة كبيرة أو كبيرة من مستثمر آخر لا يستبعد بالضرورة وجود تأثير ملحوظ للمستثمر."

من خلال ما تم عرضه، نلاحظ أن مفهوم التأثير الهام يتجاوز مجرد مفهوم الملكية المملوكة لرأس المال ليستند إلى وجود واحدة أو أكثر من الحالات المذكورة أعلاه. ونتيجة لذلك، إذا كانت حيازة 20٪ من حقوق التصويت تكفي عمومًا لإظهار مفهوم التأثير الملحوظ، فإن نسبة أقل من 20٪ مع وجود سلطة فعّالة قد تؤدي إلى نفس الاستنتاج، بينما قد يؤدي وجود نسبة تتجاوز 20٪ بدون وجود سلطة فعّالة إلى توضيح عدم وجود مفهوم التأثير الملحوظ، وبالتالي استبعاد الشركة المملوكة من نطاق التوحيد.

وحسب النظام المحاسبي المالي تدمج حسابات الشركات الزميلة (التي تمارس عليها الشركة الأم نفوذًا هامًا) في إطار القوائم المالية الموحدة تبعًا لطريقة **التوحيد النسبي** (التكامل الجزئي).

ثانيًا: المراقبة المشتركة

يعرف IFRS 11 المراقبة المشتركة بأنها اتفاق تعاقدي لاقتسام السيطرة على نشاط اقتصادي، وتوجد فقط عندما يتطلب الأمر اتخاذ القرارات (مالية، تشغيلية وإستراتيجية) المرتبطة بالنشاط موافقة بالإجماع من قبل الأطراف التي تشترك في السيطرة (الأطراف المشاركة في المشروع المشترك.)"

ويتضح بأن الرقابة المشتركة تشمل:

- اقتسام الرقابة بحيث لا يسيطر أحد المساهمين أو الشركاء على الشركة لوحده.
- يجب أن يكون عدد الشركاء محدودا حتى يتسنى للأعضاء المشاركين وضع اتفاق مشترك.
- مفهوم الاستغلال المشترك يشترط أن يكون هناك اتفاق تعاقدي ينص على الإجماع فيما يتعلق بالقرارات الهامة.

وجود رقابة مشتركة لا يعني عدم وجود مساهمين أو شركاء ذوي أقلية لا يشاركون في الرقابة المشتركة.

حسب النظام المحاسبي المالي، تدمج الشركات المشاركة (الشركات الزميلة) في إطار إعداد القوائم المالية الموحدة تبعًا لطريقة **المعادلة** (التكامل الشامل).

2-3- حساب نسبة المراقبة

لحساب نسبة المراقبة، يكفي جمع نسب المراقبة المباشرة للفرع وكذا نسب المراقبة التي تمتع بها مختلف الفروع المراقبة بطريقة حصرية، أما بالنسبة لنسب المراقبة التي تتمتع بها الشركات المراقبة من خلال التأثير البارز أو المراقبة المشتركة فلا تؤخذ بعين الاعتبار (ويطلق عليه **انقطاع في سلسلة المراقبة**).

وبالتالي، يتم حساب نسبة الرقابة على أساس جمع حقوق التصويت المملوكة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجمعيات العامة للشركات الخاضعة للمراقبة المطلقة من طرف الشركة الأم التي تقوم بالتجميع.

- في المساهمة المباشرة: معدل المراقبة يساوي معدل حقوق التصويت الخاصة بالشركة الأم داخل شركاتها التابعة.
- في المساهمة غير المباشرة:
  - ← بسلسلة وحيدة: معدل المراقبة يحدد درجة بدرجة وينقطع في حالة وجود مراقبة مزدوجة أو تأثير بارز.
  - ← بعدة سلاسل: معدل المراقبة يحسب بجمع معدلات المراقبة المملوكة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لكل شركة تابعة داخل السلاسل مع التأكد من **عدم انقطاع الرقابة**.

وجدير بالذكر أن حقوق التصويت المملوكة عن الطريق الشركات الخاضعة للرقابة المشتركة أو التأثير الملحوظ لا تؤخذ بعين الاعتبار، لأن الشركة الأم لا تمتلك رقابة مباشرة عليها.

وتستعمل نسبة الرقابة في تحديد قائمة المؤسسات التي تدخل ضمن القوائم المالية المجمعة وذلك بالإشارة لمختلف الشركات التي تكون تحت مراقبة مطلقة، مراقبة مشتركة أو تحت تأثير ملحوظ، وكذلك تسمح بتحديد الطريقة الواجب استعمالها في التجميع عند كل نوع من أنواع المراقبة، والجدول أدناه يبين ذلك.

طبيعة المراقبة	نسبة المراقبة	طريقة التجميع
المراقبة الحصرية	أكثر من 50 %	الاندماج الكلي
المراقبة المشتركة	-	الاندماج النسبي
التأثير البارز	من 20% الى 50%	طريقة التكافؤ

4- نسبة الفائدة

نسبة الفائدة هي مفهوم مالي يُستخدم كأساس لحساب حقوق الشركة الأم، وهي الجزء من رأس المال المملوك للشركات التابعة التي تمتلكها الشركة الأم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

وتساوي نسبة الفائدة نسبة المساهمة المباشرة بالإضافة إلى **حاصل ضرب** نسب المشاركة غير المباشرة عبر طول سلسلة المساهمة، حيث يتم حساب هذه النسبة وفقًا للارتباط بين الشركة الأم والشركة المعنية، وتظهر الحالات الممكنة في النقاط التالية:

4-1- المساهمات المباشرة

حالة المساهمة المباشرة، تتطابق نسبة الفائدة مع نسبة المساهمة.

4-2- المساهمات غير المباشرة

في حالة المساهمة غير المباشرة من خلال سلاسل متعددة، يجب اتباع الخطوات التالية:

- لكل سلسلة، نقوم بضرب نسبة كل شركة ضمن السلسلة.
- ثم، نقوم بجمع النسب المحصلة بهذه الطريقة لكل سلسلة.

مثال:

نسبة فائدة الشركة الأم في الفرع F:

30% + (70%*50%) = 30% + 35%= 65%

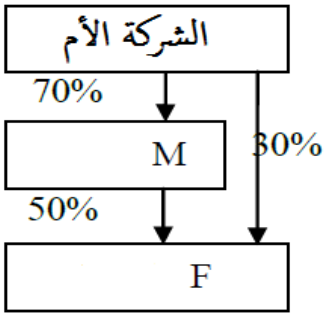

2-4- المساهمات المتبادلة

في حالة المساهمات المتبادلة (الحالة التي تمتلك فيها شركتان كلًا منهما أسهمًا في الشركة الأخرى كما هو موضح في الرسم أدناه)، يتم حساب نسب الفائدة من خلال التكرار المتتالي، ولكن يمكن تلخيص هذه الحسابات، التي قد تكون طويلة، باستخدام الصيغة الرياضية التالية:

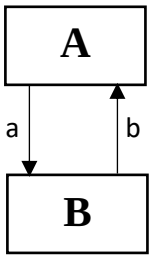

a هي نسبة المساهمة المباشرة للشركة A في الشركة B.

b هي نسبة المساهمة المباشرة للشركة B في الشركة A.

نسبة فائدة الشركة A في الشركة B = $\frac{a(1-b)}{1-ab}$

نسبة فائدة الشركة B في الشركة A = $\frac{1-b}{1-ab}$

3-4- المساهمات الدائرية

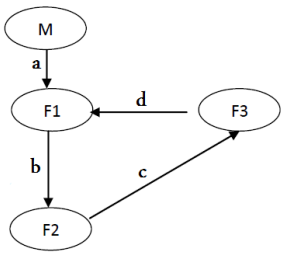

نسبة فائدة الشركة M في الشركة F1 = $\frac{a}{1-bcd}$

نسبة فائدة الشركة M في الشركة F2 = $\frac{ab}{1-bcd}$

نسبة فائدة الشركة M في الشركة F3 = $\frac{abc}{1-bcd}$

خلاصة

يمكن تلخيص الاختلافات الموجودة بين مفهومي نسبة المراقبة و الفائدة من حيث الطبيعة و الاستعمال في الجدول الموالي:

المفهوم	الطبيعة	الاستخدام
نسبة المراقبة	هي عبارة عن السلطة (حقوق التصويت)	- تحديد نطاق التجميع. - تحديد طريقة التجميع المحاسبي.
نسبة الفائدة	هي عبارة عن الارتباط المالي الموجود بين الشركة الأم والشركات الملحقة.	توزيع رأس المال الخاص والنتيجة بين حصة المجمع وحصة الأقلية.